الإطار المالى

عرض عام لزيادة التكاليف

المنهجية

123. تتبع منهجية حساب زيادة التكاليف في 2006-2007 الأسلوب الذي اتبع في الفترات المالية السابقة، والذي وافقت عليه كل من لجنة المالية والمجلس والمؤتمر. وكما أشير إليه في القسم الخاص بتقدير المخاطر، يظل من العسير بوجه خاص التنبؤ بالزيادة في تكاليف الموظفين على الرغم من نظم المعلومات المتقدمة للغاية والمستخدمة في تحليل التكاليف الحالية والقياس الكمي للاتجاهات. وسيجري مزيد من تنقيح حساب زيادة التكاليف وتحديثها في برنامج العمل والميزانية الكامل.

124. وكما جرت العادة في الفترات المالية السابقة، فإن تقديرات زيادة التكاليف في موجز برنامج العمل والميزانية توضع استناداً إلى تعديلات التكاليف الفعلية التي حدثت في السنة الأولى من الفترة المالية الجارية وإسقاطات التكاليف خلال أفق التخطيط. وتقسم التعديلات المالية الناشئة إلى حساب فترة السنتين والتضخم.

125. ويتضمن حساب فترة السنتين كامل تأثير زيادة التكاليف للفترة المالية التي حدثت أو التي ستتحقق خلال الفترة المالية الجارية، ولكنها ستحمَّل لكامل فترة 24 شهراً في 2006-2007. وعلى هذا النحو، فإن فترة السنتين تعكس بصورة موضوعية التأثير المالي للأحداث التي جرت بالفعل قبل تنفيذ ميزانية 2006-2007. والانعكاسات المالية هي، في الأساس، مسألة وقائع ورياضيات وليست تخمينات أو تخطيط لمدى بعيد.

126. ويمثل التضخم تأثير التكاليف في 2006-2007 لتلك التعديلات التي يتوقع أن تتم في نقاط مختلفة في الفترة المالية القادمة. ويلي أدناه موجز افتراضات التخطيط. وبغية ضمان الإدارة المالية الحصيفة والشفافية، تستخدم توقعات مستقلة يمكن التحقق منها مستمدة من وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست والبيانات المنشورة للأجهزة المرجعية، مثل لجنة الخدمة المدنية الدولية.

تحليل زيادة التكاليف

127. يقدم هذا القسم عرضاً عاماً لما يلزم من زيادات التكاليف للحفاظ على القوة الشرائية، والتي تقدر بنحو 45.7 مليون دولار أمريكي للفترة المالية 2006-2007 على أساس النمو الحقيقي الصفري. ويعادل هذا معدل زيادة التكاليف للسنتين بمقدار 5.4 في المائة لبرنامج العمل (ما يعادل زيادة 3.6 في المائة سنوياً)، أو 6.1 في المائة من مجموع صافي الميزانية (ما يعادل 4 في المائة سنوياً).[18]

128. واتفاقاً مع وثائق موجز برنامج العمل والميزانية السابقة، فإن إسقاطات زيادة التكاليف، في هذه المرحلة، تفترض للفترة 2006-2007 نفس توليفة المدخلات التي طُبقت في برنامج العمل والميزانية الحالي المعتمد للفترة 2004-2005 (أي 67 في المائة لتكاليف الموظفين و 33 في المائة للتكاليف بخلاف الموظفين). ومن الممكن أن تتغير تقديرات زيادة التكاليف للفترة 2006-2007 في كامل برنامج العمل والميزانية جراء تطبيق زيادة التكاليف على توليفة المدخلات المقترحة في فترة السنتين. وعلى سبيل المثال، فإن التغييرات بين الميزانية الحالية وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 فيما يتعلق بنسبة الموظفين في مجموع برنامج العمل، أو حتى التعديلات في توزيع الوظائف في جميع المواقع، ستبدل من حسابات زيادة التكاليف.

---

18 يستخلص التخفيض الحقيقي العام في الموارد على أساس النمو الإسمي الصفري بتطبيق زيادة تكاليف الفترة المالية قدرها 6.1 في المائة على برنامج العمل المخفض، والتي تلزم للبقاء على مستوى مجموع صافي الميزانية وقدره 749.1 مليون دولار أمريكي. وينتج عن هذا تخفيض حقيقي في الموارد يقارب 43 مليون دولار أمريكي.

الجدول 3: موجز زيادة التكاليف (بآلاف الدولارات)

	رقم الأساس لبرنامج العمل والميزانية 2004-2005	فترة السنتين	التضخم	مجموع زيادة التكاليف للفترة 2006-2007	ميزانية النمو الحقيقي الصفرى للفترة 2006-2007 بعد زيادة التكاليف
خدمات الموظفين: المرتبات، الاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية والبدلات	539,7	17,6	18,1	35,7	575,4
التغطية الطبية بعد نهاية الخدمة	10,1	2,3	0,0	2,3	12,4
مستحقات أخرى لبعد نهاية الخدمة	16,5	1,8	0,0	1,8	18,3
مجموع خدمات الموظفين	566,2	21,7	18,1	39,9	606,1
مجموع السلع والخدمات	274,8	0,0	5,8	5,8	280,7
برنامج العمل	841,0	21,7	24,0	45,7	886,7
ناقصا الايرادات	(91,9)	-	-	-	(91,9)
صافي الميزانية	749,1				794,8

129. وترد أدناه التفسيرات لمعظم زيادات التكاليف الهامة والإفتراضات التي تقوم عليها بحسب عنوان التكاليف الرئيسي.

خدمات العاملين

130. تتألف خدمات العاملين من جميع تكاليف الموظفين، بما في ذلك المرتبات والاشتراكات في صندوق المرتبات التقاعدية، وبدلات الإعالة، والضمان الاجتماعي وغيرها من المستحقات المتعلقة بالموظفين ومزايا ما بعد نهاية الخدمة لكل من موظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة[19]. والزيادات في تكاليف خدمات العاملين هي تلك المستمدة، بوجه خالص، من النظام الموحد للأمم المتحدة حسبما استعرضته لجنة الخدمة المدنية الدولية ووافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة.

131. وتشير التقديرات إلى زيادة في خدمات العاملين بمقدار 7 في المائة مقارنة مع الفترة المالية السابقة، وبما يعادل 39.9 مليون دولار أمريكي من رقم زيادات التكاليف الشاملة للفترة 2006-2007 وقدرها 45.7 مليون دولار أمريكي (87 في المائة). التعديلات الهامة في التكاليف هي، بدورها، في المقام الأول تأثير الأحداث التي تنشأ في الفترة المالية الجارية، والمضمنة تحت حسابات فترة السنتين.

132. وتستأثر عادل فترة السنتين بمقدار 21.7 مليون دولار من الزيادة الاجمالية فى التكاليف، والتي ترجع بصورة رئيسية إلى التقليل في الميزانية لمعدلات تكاليف الوحدة للموظفين في الفترة المالية الجارية[20] والناشئة عما يلي:

- الزيادة في الالتزامات المتعلقة بالموظفين بنحو 5.2 مليون دولار أمريكي مردها إلى التغيير في المنهجية في التقييم الاكتواري في 2003/12/31 (وكان من المتوقع 4.2 مليون دولار أمريكي من هذا المبلغ ولم يُدرج في ميزانية 2004-2005)؛
- الزيادة في نصيب المنظمة من أقساط خطة التأمين الطبي الأساسية والتي أُدرجت في الميزانية على أساس 12 في المائة سنويا، مقابل زيادة فعلية تقارب 20 في المائة في 2004 والتوقعات بزيادة مماثلة في 2005؛
- الزيادة في منحة التعليم ومستحقات السفر؛
- تأثير تخفيض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية في المكاتب الميدانية.

133. وفيما يتعلق بالتضخم، من المتوقع حدوث زيادة اجمالية فى التكاليف قدرها 18.1 مليون دولار، استناداً إلى تقديرات شتى مكونات التكاليف، بما في ذلك:

- بالنسبة لأجور موظفي فئة الخدمات العامة في المقر الرئيسي، فإن الرقم الإشاري لمتوسط الأجور الإسمية لوحدة المعلومات في مجلة الإيكونوميست، في إيطاليا لعام 2006 (2.4 في المائة) ولعام 2007 (2.3 في المائة)؛

---

19 تتضمن الوثيقة FC 108/11(b) عن تحليل تكاليف أجور ومزايا الموظفين وصفاً تفصيلياً لمختلف المزايا والبدلات الممنوحة للموظفين الدوليين وللموظفين المعينين محلياً.

20 الفقرتان 12-13 من الوثيقة FC 109/3

- وبالنسبة لمرتبات الفئة الفنية في المقر الرئيسي، فإن الرقم الإشاري لتضخم أسعار المستهلكين في إيطاليا لعام 2006 (1.9 في المائة) ولعام 2007 (1.8 في المائة معدلة بالزيادة إلى 2 في المائة بالنظر إلى مسح تكاليف المعيشة فيما بين مقار العمل المختلفة في أواخر عام 2005)؛
- متوسط عوامل أخرى مثل الأرقام الإشارية للتضخم، وتوقعات أسعار الصرف والأنماط في الآونة الأخيرة للزيادات، حسبما طُبقت على تكاليف الموظفين في مواقع أخرى.

134. وفيما يتعلق بالأجور الداخلة في حساب المعاشات التقاعدية، يُطبق معدلٌ أقل بعض الشئ من الرقم الإشاري لمتوسط الأجور الإسمية في الولايات المتحدة الأمريكية لعامي 2006-2007، على أساس 3 في المائة و 2 في المائة على التوالي. ويراعي هذا التعديل زيادة شاملة قدرها 4.42 في المائة في سبتمبر/أيلول 2004 في جدول الأجور الداخلة في حساب المعاشات التقاعدية للفئة الفنية والفئات العليا.

135. وقد شهدت خطة التأمين الطبي الأساسية تصاعداً حاداً في التكاليف في 2004[21] ويتوقع نفس الشئ لعام 2005. بيد أنه يُفترض بعض التباطؤ في الفترة المالية القادمة بزيادة قدرها 11 في المائة لكل سنة، نظراً لأن العقد الخاص بالخطة الطبية سينتهي في عام 2006، كما من المتوقع، من خلال عملية طرح العطاءات، إيجاد التدابير لاحتواء التكاليف.

136. ومن المفترض لتمويل مستحقات الموظفين بعد نهاية الخدمة بما في ذلك التغطية الطبية بعد نهاية الخدمة، أن يبقى على ذات المستوى الذي حدده التقييم الاكتواري في 2003/12/31.

السلع والخدمات

137. يشمل هذا العنوان تكاليف الموارد البشرية الأخرى، السفر، مصروفات التشغيل العامة، الأثاثات، المعدات والمركبات.

138. وتشير التقديرات إلى أن الموارد البشرية الأخرى، والتي تتألف من الموارد البشرية بخلاف الموظفين في شكل معاونة مؤقتة، وخبراء استشاريين وعقود، أن تزيد عموما بمقدار 2.4 في المائة في الفترة المالية نتيجة التضخم. ويستند الحساب إلى المتوسط المرجح لتقديرات الزيادة في الأجر الإسمي في إيطاليا المطبق على المصروفات في المقر الرئيسي، والرقم الإشاري لأسعار المستهلكين فيما يتعلق بالسلع والخدمات، وتقديرات زيادة أقل للمصروفات الميدانية.

139. وزيدت تكاليف السفر بمقدار 0.9 في المائة للفترة المالية بالنظر إلى المستوى المنخفض للزيادة في رسوم السفر وبدل المعيشة اليومي، بافتراض تطبيق تدابير احتواء التكاليف المذكورة تحت وفورات زيادة الكفاءة. وتستند الزيادة التضخمية وقدرها 1 في المائة في مصروفات التشغيل العامة، إلى الرقم الإشاري لتضخم أسعار المستهلكين في إيطاليا المطبق على المصروفات في المقر الرئيسي، ومعدلات تضخم أقل لما تبقى من المصروفات. وفي إطار الأثاثات والمعدات والمركبات، افتُرض أن معظم المصروفات ستتم في نطاق شروط العطاءات الدولية والتي تُعد معدلات التضخم للدولار الأمريكي هي الأنسب.

اهتلاك الالتزامات المستحقة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد نهاية الخدمة

140. وافقت الأجهزة الرياسية على معالجة المنظمة لإلتزامات التغطية الطبية بعد نهاية الخدمة فيما يتعلق بالخدمة السابقة للموظفين في 1998. وانطوى هذا على مستحقات سنوية في الحسابات من 1998/1/1 وخلال فترة اهتلاك مدتها ثلاثين عاماً. إضافة إلى ذلك، فإنه يحسب تكاليف الخدمة الحالية للموظفين وتمويلها من الميزانية العادية.

141. ووافق المؤتمر، في دورته في 2003، على اشتراكات إضافية للبدء في تمويل اهتلاك التزامات التغطية الطبية بعد نهاية الخدمة. وتقترح الوثيقة FC 109/17 خيارات عديدة لتمويل التغطية الطبية بعد نهاية الخدمة، والتي لا تشكل جزءاً من برنامج العمل الحالي، أو المقترح، للمنظمة.

عامل انقضاء الوقت

142. اتبعت المنهجية التي أقرها المجلس، في دورته السابعة بعد المائة فى نوفمبر/ تشرين الثانى 1994، فيما يتعلق بالتخفيض في تكاليف الموظفين بالنسبة لدوران الموظفين (عامل انقضاء الوقت). وكما هو الحال مع برنامج

---

[21] ترتبط هذه الزيادة بصورة مباشرة بالمزايا التي تدفع من الخطة في كل عام، جنبا إلى جنب مع الإسقاطات في تضخم التكاليف الطبية للسنة القادمة وواقع أن المتطلبات في 2003 كانت أعلى بكثير عن مثيلتها في 2002.

العمل والميزانية للفترة المالية 2004-2005، طُبق تخفيض شامل في الميزانية قدره 2.52 في المائة و 1.63 في المائة، على تكاليف الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة على التوالي، للتوصل إلى تقديرات الميزانية البرامجية للفترة 2006-2007. وستعدل هذه النسب المئوية في برنامج العمل والميزانية الكامل للفترة 2006-2007، للأخذ بعين الاعتبار المهلة التمهيدية المعيارية للتقاعد ومعدلات دوران الموظفين.

التحليل المالي للصندوق العام والصناديق المتصلة به

143. يتألف الصندوق العام والصناديق المتصلة به من ثلاثة عناصر مستقلة هي التي تميز السلامة المالية الشاملة فى المنظمة:

- أهم عنصر هو الصندوق العام الذي يعكس النتائج التاريخية لتراكم جميع الإيرادات من الاشتراكات المقدرة على الأعضاء، ومن الإيرادات المتنوعة وغيرها من الإيرادات، والذي يُقابله تراكم المصروفات لتنفيذ برنامج العمل؛
- صندوق رأس المال العامل المرخص به بمستوى 25 مليون دولار، والغرض الأولي منه هو تقديم أموال مقدماً للصندوق العام لتمويل المصروفات ريثما تأتي الاشتراكات المقدرة في الميزانية. ويمكن أيضاً اللجوء إلى هذا الصندوق لتمويل عمليات الطوارئ التي لم تكن متوقعة في الميزانية؛
- حساب الاحتياطي الخاص، المرخص به عند مستوى 5 في المائة من ميزانية العمل الفعلية (وهو في الوقت الحاضر 37,5 مليون دولار). والغرض الأساسي منه هو حماية برنامج العمل من تأثيرات التكاليف الإضافية غير المدرجة في الميزانية والناشئة عن تقلبات غير مؤاتية في أسعار الصرف وعن اتجاهات تضخمية غير واردة في الميزانية. ويستطيع هذا الحساب أيضاً أن يُقدّم إلى صندوق رأس المال العامل سلفاً واجبة الرد.

144. وفيما يلي موجز لتقسيم الصندوق العام والصناديق المرتبطة به في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 (أي من آخر حسابات متوافرة تمت مراجعتها):

الجدول4: مركز أصول الصندوق العام والصناديق المرتبطة به في 2003/12/31

	بملايين الدولارات
رصيد الصندوق العام/ (العجز المتراكم)	(90,1)
صندوق رأس المال العامل	25,2
حساب الاحتياطي الخاص	23,0
مجموع أرصد الاحتياطيات والصناديق/(العجز) في 2003/12/31	(41,9)

145. وهذا العجز الكبير المتراكم في الصندوق العام في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 يمكن تفسيره بقدر كبير بما يلي:

- معالجة المتأخرات في الاشتراكات المقدرة على الدول الأعضاء؛
- الاعتراف بتكاليف الرعاية الطبية بعد الخدمة في حسابات المنظمة.

146. ولا تتضمن الحسابات المبالغ المتبقية من الاشتراكات المقدرة. والعجز المتراكم البالغ 90,1 مليون دولار في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 [22] وهذا العجز تغطيه المتأخرات المستحقة من الاشتراكات المقدرة على الأعضاء والبالغة 97,7 مليون دولار في نفس التاريخ.

147. والسياسة المحاسبية في المنظمة فيما يتعلق بالرعاية الطبية بعد الخدمة تماثل المعايير الحسابية الدولية الجارية والسياسة التي تسير عليها بعض منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وفي الوقت نفسه فهي سياسة تتميز بالحكمة أكثر من السياسات المتبعة في الوقت الحاضر لدى الأمم المتحدة نفسها وعدد آخر من وكالاتها. فمثلاً تعترف الأمم المتحدة في الوقت الحاضر بمسؤولياتها عن الرعاية الطبية بعد الخدمة في حدود المدفوعات التي تتحملها بالفعل في كل فترة مالية عند تقاعد الموظفين أو انتهاء خدمتهم. ولكن هذه المسألة هي موضع بحث الآن بمساعدة من شركة اكتوارية معترف بها، للتأكد من كيفية تطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال.

148. وفي حالة المنظمة فإن الأجهزة الرئاسية وافقت منذ عام 1998 على المنهج التالي:

[22] يشمل تأثير المصروفات لفترة واحدة التي رخص بها المؤتمر مقابل دفع متأخرات أكبر مساهم في الميزانية (41,4 مليون دولار)،

- تكاليف الخدمات الطبية الجارية، كما يُحددها التقييم الاكتواري، تُخطط في الميزانية العادية وتتحمل بها الحسابات؛
- الالتزامات غير المسجلة عن فترات الخدمة السابقة والتي يُحددها التقييم الاكتواري تُستهلك خلال 30 سنة من الرعاية الطبية بعد الخدمة.

149. وكان العجز المتراكم في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 يشمل أعباء إهلاك الرعاية الطبية بعد الخدمة التي بلغت 49,5 مليون دولار دون تمويل، وهي التي أدت إلى زيادة العجز المتراكم بنفس المبلغ. ولكن في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 كانت التزامات الرعاية الطبية بعد الخدمة التي لم تُسجل بعد تصل إلى 202,9 مليون دولار.

150. وإذا كانت الإيضاحات السابقة تبرر العجز المتراكم في الصندوق العام في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003، فإن الصعوبة هي صعوبة حقيقية. فالعجز المتراكم سوف يزيد في فترة 2004-2005 وسيستمر في الزيادة ما لم تُتخذ إجراءات أخرى. فمثلاً سيستمر إهلاك الالتزامات غير المسجلة عن الرعاية الطبية بعد الخدمة في الفترات المالية الجارية والمقبلة، وفقاً للقرارات سالفة الذكر التي صدرت عن الأجهزة الرئاسية.

151. وقد وافق المؤتمر العام على تمويل إضافي بمبلغ 14,1 مليون دولار لهذه الرعاية في فترة 2004-2005 وذلك عام 2003 وقُدّمت معلومات للجنة المالية والمجلس بعد ذلك في عام 2004 بأن آخر تقرير اكتواري يفيد أن التمويل الجاري يجب زيادته بدرجة كبيرة لتغطية التزامات تلك الرعاية. وستقدم خيارات معالجة تمويل هذه الالتزامات في وثيقة مستقلة إلى الأجهزة الرئاسية.[23]

152. كما ستُقدم للأجهزة الرئاسية معلومات[24] عن أن التأخيرات في تلقي الاشتراكات المقدرة ستسيء إلى الوضع النقدي في الصندوق العام مما يتطلب تقديم أموال إليه من صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص بصورة أكثر تكراراً وبصفة مستمرة. وسيستدعي الأمر اقتراضاً خارجياً عام 2005، ما لم تصل اشتراكات كبيرة من البلدان الأعضاء في وقت مبكر عما حدث عام 2004.

153. ولهذا يجب على المنظمة أن تبحث عن الحلول لقلب اتجاه زيادة العجز المتراكم في الصندوق العام، أو على الأقل تثبيته، وتحسين حالة التدفق النقدي. وهناك حل جزئي ممكن، والتوجيه هنا مطلوب من الأجهزة الرئاسية، وهو كيفية معالجة الإيرادات المتنوعة عند التوصل إلى تقدير الاشتراكات في ميزانية السنتين.

154. فبموجب المادة 7-4 من اللائحة الماليةيجب أن تقدر 7.4الإيرادات المتنوعة لكل فترة مالية. وفيما يلي جدول يُلخص التقديرات التي وُضعت لكل برنامج عمل والميزانية والمبالغ الخاصة بها في الفترات المالية الثلاث السابقة:

الجدول 5: الايرادات المتنوعة (بآلاف الدولارات)

الوصف	2001-2000	2003-2002	2005-2004
تأجير مرافق المؤتمر ومرافق المكاتب	196	100	100
عائدات الاستثمارات	4.000	4.500	4.500
ناقصاً حسومات مستحقة الدفع	(1.200)	(600)	(600)
انقضاء الالتزامات المستحقة	3.700	2.500	5.000
اشتراكات من أعضاء جُدد/أعضاء منتسبة	100	100	100
نثرية	100	95	95
مجموع الإيرادات المنوعة المقدرة	6.896	6.695	9.195

155. وبموجب المادة 5-2(أ) يُعدل تقدير اشتراكات الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة عن كل فترة مالية بمراعاة الإيرادات المتنوعة للفترة المالية التي تُحدد لها الاشتراكات. وعلى ذلك فعند حساب الاشتراكات المقدرة على الأعضاء فإن قرار ربط اعتمادات الميزانية يخصم الإيرادات المتنوعة المقدرة في برنامج العمل والميزانية.

156. ومن المناسب التذكير بمبررات معالجة الإيرادات المتنوعة بهذا الشكل. فبموجب المادة 7-4 من اللائحة المالية إذا زادت الإيرادات المتنوعة الفعلية عن هذا التقدير أو نقصت فإن هذه الزيادة أو العجز تصبح جزءاً لا يتجزأ من الفائض أو العجز الإجمالي لهذه الفترة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المادة 6-1(ب) من اللائحة المالية تنص

[23] الوثيقة FC 109/17

[24] الوثيقة FC 109/4

أيضاً على أن أي فائض نقدي في الاعتماد العام يتبقى عند نهاية أي فترة يوزع بين الدول الأعضاء. وعلى ذلك، فإن طريقة تقدير الإيرادات المتنوعة تهدف إلى توقع الفائض المنتظر في الاعتماد العام في نهاية أي فترة مالية. وبافتراض تنفيذ برنامج العمل تنفيذاً كاملاً، فإن خصم الإيرادات المتنوعة من الاشتراكات يفيد في القضاء على ضرورة رفع الاشتراكات بالنسبة التي سيجب توزيعها على أي حال بين الأعضاء بعد دورة التنفيذ.

157. والواقع أن الأجهزة الرئاسية اعترفت بالفعل بالخطر الذي ينطوي عليه هذا الأسلوب إذا لم تتحقق الإيرادات المتنوعة بالقدر الذي كان متوقعاً، وتكون النتيجة هي تأثير سلبي على تسليم برنامج العمل. ولهذا السبب "طلب المجلس من المدير العام وضع تقديرات متحفظة للإيرادات المتنوعة عند تحديد مستوى دفع الاشتراكات من البلدان الأعضاء".[25]

158. والحقيقة الآن هي أن المنظمة لديها عجز كبير متراكم وآخذ في التزايد في الاعتماد العام. ولذلك لا يتوافر أساس لتخفيض الاشتراكات المقدرة لتصل إلى رقم أقل من صافي الاعتمادات، بزعم أن المنظمة سيكون لديها فائض نقدي. وفي ضوء هذه الظروف قد ترى الأجهزة الرئاسية أن الإدارة المالية الحكيمة تقضي بتمويل صافي المخصصات تمويلاً كاملاً.

159. والخيارات التي يمكن أن تنظر فيها الأجهزة الرئاسية لتمويل صافي الاعتمادات تمويلاً كاملاً في فترة 2006-2007 هي:

- وقف تطبيق المادة 5-2(أ) من اللائحة المالية بصفة مؤقتة وهي المادة التي تتطلب إجراء تعديلات في الاشتراكات استناداً إلى تقديرات الإيرادات المتنوعة، لحين أن يقترب الاعتماد العام من تحقيق فائض؛
- إلى جانب الإرشادات التي قدمها المجلس من قبل، يمكن أن يُطلب من الأمانة تقديم تقدير رمزي فقط للإيرادات المتنوعة إلى حين أن تعود المنظمة إلى وضع مالي أقوى وإلى وضع أحسن في التدفق المالي.

[25] الوثيقة CL 91/REP، الفقرة 278.